اذا كان لم يجز من النفقة و يحلفها انها ما جدها وباخذها

كفيلا بها ان لم يعلم القاضي يوكل وان كرمن زوجية

او المال لم يقبل بينة عليه وعليه ان يسكنها مدار مفردة ليس فيها

احد من اهله وله ان يمنع اهلها الدخول عليها كما يمنعهم كلامها

والنظر اليها وقيل لا يمنعها من الخروج الى والدين ودخولها اليها

كل جمعة وغيرها كل سنة والمطلقة النفقة والسكنى في عدتها بائنا كان

او رجعيا والنفقة للموفى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من المرأة

بمعصية كالردة وتقبل ابن الزوج فلا نفقة لها وبغير معصية

كخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة فلها النفقة وان طلقها

ثلثا ثم ارتدت سقطت النفقة وان مكنت ابن زوجها لم تسقط

فصل

وتجب نفقة الاولاد الصغار على الاب اذا كانوا فقراء وليس

على الام ارضاع الصبي الا اذا تعينت فيجب عليها ويستاجر له الاب

من يرضعه عندها فان استاجر زوجة ومعتدة لزم رفع ولدها

ولدها منه لم يجز بعد انقضاء العدة هي اولى من الاجنبية الا ان

تطلب زيادة الاجرة ونفقة الاولاد والاجداد اذا كانوا بصفة الاولاد

الذكور والاناث كالاخوات والاعمام والعمات وذوي الارحام

الفقراء والزمنى والاعمى والاحداد والاجداد

الولد دون الولد الا انهما اذا

كانوا حرين او مستانسين

اذا كان فقيرا يمكنه الكسب واتى حقيرة وكذا من

لا يحسن الكسب لحرفة او كونه من البيوتات او طالب علم ونفقة

زوجة الاب ابنه ونفقة زوجة الابن اباه ان كان صغيرا وفقيرا

او زمنا ولا تجب النفقة على الفقير الا للزوجة والولد الصغير والعبد

الخ المحرم للصدقة واذا باع الاب متاع ابنه ونفقته جاز وكذا

اذا نفق من ماله في يده واذا قطع القاضي بالنفقة ايام مضت مدة

سقطت الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى الولد ان

ينفق على ما فيه فان امتنع اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب

اجبر على بيعهم وسائر الحيوانات يجبر فيها ابنه وبين ابنه

فصل